



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

المؤتمر

الدورة الثامنة والثلاثون

روما، 15-22 يونيو/حزيران 2013

التقرير المرحلي عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة
التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

موجز

شكّل اعتماد قراري المؤتمر رقم 2005/13 و2007/2 نقطة تحول بالنسبة إلى مشاركة المنظمة في جهود الاتساق للأمم المتحدة، إذ جعل تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة¹ المتعلقة بـ"الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة" إلزامياً في المنظمة. وتعتبر تلك القرارات بمثابة مبادئ إرشادية لأداء منظومة الأمم المتحدة وتنسيقها على المستوى القطري. وكانت تتبع دورة ثلاثية الأعوام حتى عام 2007 أما من الآن فصاعداً فستتبع دورة رباعية الأعوام (أي الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات).

وتعد قرارات الجمعية العامة هذه تراكمية بطبيعتها وهكذا فإن اعتماد القرارات الجديدة لا يلغي السابقة منها بل يضيف إليها. وقد اعتمد القرار الأخير للاستعراض الشامل في ديسمبر/كانون الأول 2012. ويغطي هذا التقرير المرحلي بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل 3 سنوات وكل 4 سنوات، الفترة الممتدة بين عامي 2011-2013². ولهذا السبب، وفي أعقاب التقارير المرحلية السابقة³ ستركز هذه الوثيقة على ما يلي:

- (1) إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ قرارات الاستعراض الشامل لعامي 2004 و2007 من جانب المنظمة؛
- (2) الآراء الأولية للمنظمة حول قرار الاستعراض الشامل لعام 2012 الذي تمت الموافقة عليه حديثاً.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المؤتمر

يأخذ المؤتمر علماً بتقديم المنظمة على صعيد تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل 3 سنوات وبالعناصر الجديدة التي أدرجت في الاستعراض الشامل الذي يجري كل 4 سنوات. يطلب المؤتمر تقريراً مرحلياً آخر في الدورة المقبلة.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Yuriko Shoji

مديرة، مكتب دعم اللامركزية

الهاتف: +39 06570 56619

¹ القرار رقم 250/59 (2004)؛ القرار رقم 208/62 (2007)؛ القرار رقم 226/67 (2012).

² حتى يونيو/حزيران 2013.

³ الوثائق C 2007/17 وC 2009/14 وC 2011/26.



mg373a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى

أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة

www.fao.org

بيان المحتويات

الصفحة

أولاً- مقدمة.....	3
ثانياً- الجزء 1 - التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الاستعراض الشامل الذي يجري كل 3 سنوات لعامي 2004 و2007 من جانب المنظمة.....	4
ألف- تمويل الأنشطة التنفيذية للمنظمة لأغراض التنمية.....	4
نبذة عن الهيكل التمويلي للمنظمة ومستواه في المنظمة.....	4
تنفيذ تعبئة وإدارة الموارد الاستراتيجية المؤسسية وتنويع قاعدة الموارد.....	4
التعاون بين بلدان الجنوب.....	6
الفرص الناشئة للتمويل المجمع على المستوى القطري.....	6
باء- كفاءة المنظمة وفعاليتها ومشاركتها في آليات التنسيق لمنظومة الأمم المتحدة.....	6
المشاركة في تنسيق منظومة الأمم المتحدة ونظام المنسق المقيم.....	6
التنسيق والبرمجة على المستوى القطري.....	7
البرمجة القطرية للمنظمة.....	8
قدرات المنظمة على المستوى القطري.....	8
تكاليف المعاملات وكفاءتها.....	9
المشاريع التجريبية لـ"توحيد الأداء".....	10
جيم- المجالات الأخرى لتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل 3 سنوات التي تهتم المنظمة.....	11
تسريع إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية والعملية المؤدية إلى الأجندة الإنمائية لما بعد عام 2015.....	11
تنمية القدرات الوطنية.....	12
مهمة التقييم في المنظمة.....	12
المساواة بين الجنسين والتنمية.....	13
الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.....	14
ثالثاً- الجزء 2 - الآراء الأولية بشأن قرار الاستعراض الشامل الذي يجري كل 4 سنوات لعام 2012.....	14
ألف- التغييرات الرئيسية التي أدخلها الاستعراض الشامل الذي يجري كل 4 سنوات لعام 2012.....	14
الدعم المالي لنظام المنسق المقيم وتكاليف التنسيق.....	15

أولاً - مقدمة

- 1- يطلب القراران الصادران عن مؤتمر المنظمة، رقم 2005/13 ورقم 2007/2 من المدير العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة⁴ بشأن "الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة".
- 2- واعتباراً من شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2012، أحييت مهمة تولّي متابعة تنفيذ هذين القرارين من إدارة التعاون التقني إلى مكتب دعم اللامركزية. ويتولى مكتب دعم اللامركزية هذه المهمة بدعم من جماعة العمل المشتركة بين الإدارات في مجال "توحيد الأداء" وهو يضمن التنسيق مع مكتب الاتصالات والشراكات والدعوة. وقد تم إعداد ثلاثة تقارير مرحلية في السنوات السابقة⁵.
- 3- منذ صدور التقرير الأخير، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة الانتقال من دورة الاستعراض الشامل الذي يجري كل 3 سنوات لاستعراض السياسات إلى دورة الاستعراض الشامل الذي يجري كل 4 سنوات. وتمت الموافقة على قرار جديد للاستعراض الشامل الذي يجري كل 4 سنوات في ديسمبر/كانون الأول 2012. وبالتالي، فإن هذا التقرير:
- يكمل الوثيقة C 2011/26، إذ يغطي المراحل والإنجازات الرئيسية في تنفيذ قرارات الاستعراض الشامل الذي يجري كل 3 سنوات لعامي 2004 و2007⁶ في الفترة بين يونيو/حزيران 2011 ويونيو/حزيران 2013؛
 - يعرض الآراء الأولية للمنظمة بشأن قرار الاستعراض الشامل الذي يجري كل 4 سنوات، الذي تمت الموافقة عليه حديثاً⁷.

⁴ القرار 250/59 (الاستعراض الشامل 2004) والقرار 208/62 (الاستعراض الشامل 2007).

⁵ الوثائق C 2007/17 و C 2009/14 و C 2011/26.

⁶ القرار 250/59 (2004)؛ القرار 208/62 (2007).

⁷ القرار 226/67 (2012).

ثانياً- الجزء 1 – التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الاستعراض الشامل الذي يجري كل 3 سنوات لعامي 2004 و2007 من جانب المنظمة

ألف- تمويل الأنشطة التنفيذية للمنظمة لأغراض التنمية

[الفقرات 18 حتى 29، و31-32 و34 من قرار الجمعية العامة رقم 208/62]

نبذة عن هيكل التمويل ومستواه في المنظمة

4- يقدم الإطار الاستراتيجي للفترة 2010-2019⁸ الذي تم استعراضه، الإرشاد حول كيفية تنظيم عمل المنظمة وتنفيذه ورصده والتبليغ عنه. وتحدد الخطة التكميلية المتوسطة الأجل على أربع سنوات وبرنامج العمل والميزانية لمدة سنتين المحصلات التنظيمية (التي كانت تدعى سابقاً "النتائج التنظيمية") التي يجب تحقيقها على فترة أربع سنوات، إلى جانب مؤشرات الأداء والموارد المطلوبة من المساهمات المقررة والمساهمات الطوعية على حد سواء.

5- ويقوم النهج المتكامل لتخطيط الموارد بالجمع بين المساهمات المقررة التي تدفعها الدول الأعضاء وبين المساهمات الطوعية التي يتبرع بها الأعضاء والشركاء الآخرون. ويخضع مصدرا التمويل هذان إلى الترتيبات نفسها من حيث التخطيط والرقابة، ما يخفف من نسبة تمييز المساهمات الطوعية. ويجري تطبيق هذا النهج أيضاً على المستوى القطري من خلال الإعداد لأطر البرمجة القطرية ولخطط العمل القطرية.

6- في الفترة 2012-2013، بلغ مجموع الموارد التي خططت لها المنظمة نحو 2.4 مليار دولار أمريكي وقد شكلت المساهمات الطوعية أكثر من 58 في المائة منها أي ما يعادل 1.4 مليار دولار أمريكي. وفي حين يعكس ذلك جزئياً زيادة الطلب على خدمات الدعم الفني والمنافع العامة من المنظمة، فإنما هو يدل أيضاً على قدرتها المتنامية على تعبئة الموارد. في الفترة 2010-2011 بلغت قيمة الموافقات الجديدة على المساهمات الطوعية مبلغ 1.7 مليار دولار أمريكي تقريبا لعمليات التنمية والطوارئ، وهي قيمة أعلى من المتوسط الذي سجل في الفترات المالية الثلاث الأخيرة والذي بلغ 1.6 مليار دولار أمريكي.

تنفيذ تعبئة وإدارة الموارد الإستراتيجية المؤسسية وتنويع قاعدة الموارد

7- عقب مصادقة الأجهزة الرئاسية عليها في عام 2011 سعت إستراتيجية المنظمة لتعبئة وإدارة الموارد إلى تنفيذ نهج أكثر إستراتيجية من حيث ضمان الموارد للإطار الاستراتيجي للمنظمة. وعلى الرغم من البيئة الصعبة فيما يتعلق بالموارد فقد ساهمت في تعزيز وتنويع وتوسيع قاعدة الشراكات الخاصة بالموارد.

⁸ الوثيقة C.2013/7.

8- وقد بلغت الموارد التي تم حشدتها في 2012 مبلغ 818 مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من التخفيضات في بعض ميزانيات المعونة الثنائية التقليدية، فإن الجهات الشريكة مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والنرويج والمملكة المتحدة حافظت على مستوى مساهماتها الطوعية للمنظمة أو زادت. أما أبرز 10 شركاء للمنظمة في عام 2012 على صعيد الموارد من حيث ترتيب مساهماتهم في التمويل فهم: الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإيطاليا والبرازيل والنرويج واليابان وأستراليا.

9- وقد أدى تحسين الشراكات مع الوكالات الأخرى ضمن أسرة الأمم المتحدة إلى زيادة قدرها 4 مرات للأموال التي تحشدتها المنظمة ضمن حسابات الأمانة المتعددة الشركاء في الفترة المالية الأخيرة. وفي حين أن حسابات الأمانة المتعددة الشركاء والبرامج المشتركة كانت تستخدم بشكل رئيسي في الماضي في سياق الأنشطة الإنسانية، فقد أصبحت تعتمد أكثر فأكثر للأغراض ذات الصلة بالتنمية وأيضا كنتيجة لمبادرة "توحيد الأداء" وللمبادرات المواضيعية العالمية، مثل برنامج الأمم المتحدة التعاوني في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وقد ازداد تمويل المنظمة من مكتب حساب الأمانة المتعدد الشركاء من 52.5 مليون دولار أمريكي في عام 2006 إلى 75.6 مليون دولار أمريكي في عام 2011⁹.

10- قامت المنظمة بتنويع قاعدة مواردها من خلال حسابات الأمانة الأحادي التي زادت من 48 مليون دولار أمريكي في عام 2010 إلى 104 ملايين دولار أمريكي في عام 2012. كما أن المساهمات العينية من البلدان الأعضاء - مثل انتداب الموظفين - تتزايد هي أيضا.

11- ونظرا إلى التغييرات التحولية الأوسع التي تجري في المنظمة، سيتم تعزيز إستراتيجية تعبئة الموارد وتكليفها من أجل تركيز جهود إدارة الموارد على الأهداف الإستراتيجية الخمسة التي تم استعراضها. كما سيتم التركيز على تعزيز قدرة المكاتب الميدانية في تعبئة الموارد وإدارتها وتعزيز مفهوم شبكة إدارة الموارد.

12- وإذ تقوم المنظمة بتحقيق أهدافها الإستراتيجية فهي تستعرض أيضا إستراتيجياتها الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

⁹ يقاس كمبلغ صاف ممول (<http://mptf.undp.org>).

التعاون بين بلدان الجنوب

[الفقرات 48 و50 حتى 53، و55 من قرار الجمعية العامة رقم 208/62]

13- منذ إطلاق التعاون بين بلدان الجنوب في عام 1996 أنشأت المنظمة أكثر من 50 اتفاقا ثلاثي الأطراف في مجال التعاون بين بلدان الجنوب وتعتبر الصين واحدة من الداعمين الرئيسيين لبرنامج التعاون بين بلدان الجنوب. فقد ساهمت بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي في البرنامج وأوفدت أكثر من 900 خبير وفني إلى 18 بلدا. وفي عام 2012، تم إنشاء فريق لمساعدة الدول الأعضاء وتنمية قدراتها في مجال التعاون بين بلدان الجنوب وشعبة تعبئة الموارد.

الفرص الناشئة للتمويل المجمع على المستوى القطري

14- تعالج أطر البرمجة القطرية الأولويات الوطنية بالتمشي مع النتائج الإجمالية للإطار الاستراتيجي للمنظمة فتيسر الروابط بالإجراءات على المستوى القطري بحسب ما يعكسه أطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية وأطر أخرى مشتركة للأمم المتحدة، وذلك ضمن تسلسل واضح. وبالتالي، فإن أطر البرمجة القطرية هي المفتاح لضمان أن تكون أنشطة تعبئة الموارد مكملة لجهود الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وستتم مناقشة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية وإطار البرمجة القطرية ومبادرة "توحيد الأداء" في الفقرة بء من الجزء 1 أدناه.

باء- كفاءة المنظمة وفعاليتها ومشاركتها في آليات التنسيق لمنظومة الأمم المتحدة

المشاركة في تنسيق منظومة الأمم المتحدة ونظام المنسق المقيم

[الفقرات 45 و53 و55 و58 و59 و61 و78 من قرار الجمعية العامة رقم 250/59، والفقرات 89 و90 و92 و94 و105 و107 و109 و110 من قرار الجمعية العامة رقم 208/62]

15- كانت المنظمة عضوا مبادرا في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأجهزتها. وتقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، باعتبارها واحدة من الدعائم التي يقوم عليها المجلس التنفيذي للرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة (مجلس الرؤساء التنفيذيين)، بتصميم الإرشاد على نطاق المنظومة كلها للمواءمة بين الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة للتنمية. وهي تركز أيضا على "تعزيز نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة ومساعدة منظمات الأمم المتحدة على العمل معا بطرق جديدة وبصورة أفضل".¹⁰

16- وإذ تواصل المنظمة التزامها بدعوة الاستعراض الشامل الذي يجري كل 3 سنوات إلى إنشاء نظام منسق مقيم يتسم بالتشاركية والكلية والمساءلة ويكون مملوكاً من كافة مكونات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، فهي قد:

- شاركت على المستوى العالمي في الفرق العاملة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجموعات العمل المرتبطة بالأنشطة الإنمائية على المستوى القطري ناهيك عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تتناول دور المنسق المقيم بصفته منسقاً للشؤون الإنسانية؛
- شاركت في الفرق الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفي الآليات الإقليمية الأخرى؛
- ضمنّت مشاركة الممثلين القطريين للمنظمة وموظفيها مشاركةً كاملةً في الفرق القطرية للأمم المتحدة، بما في ذلك المجموعات المواضيعية القيادية والآليات المماثلة.

17- وقد اتخذت المنظمة المزيد من الخطوات من أجل التنفيذ الكامل لـ "نظام الإدارة والمساءلة لتنمية الأمم المتحدة ونظام المنسق المقيم" عبر إضافة شرط على ممثلي المنظمة يوجب عليهم إظهار العمل المنجز في سياق فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة في مجال اتفاقات نظام تقييم وإدارة الأداء.

18- ولا تزال هناك تحديات قائمة فيما يتعلق بطلبات للحصول على الدعم المالي لنظام المنسق المقيم. ويرد وصف لها في الجزء 2 من هذا التقرير (أحكام جديدة في قرار الاستعراض الشامل الذي يجري كل 4 سنوات لعام 2012).

التنسيق والبرمجة على المستوى القطري

[الفقرات 43 و44 و46 و48 من قرار الجمعية العامة رقم 250/59، والفقرات 87 و88 و95 و99 و101 من قرار الجمعية العامة رقم 208/62]

19- استجابة للتوصيات التي طرحها التقييم الاستراتيجي للبرمجة القطرية (2010)، طرحت المنظمة برنامجاً تعلم البرمجة القطرية الفعّالة وعدة العمل المتصلة به على شبكة الإنترنت. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز قدرات موظفي المنظمة على تحسين التركيز الاستراتيجي لعمل المنظمة وصلته وتأثيره على المستوى القطري.

20- ويضم برنامج التعلم هذا: أطر البرمجة القطرية بما في ذلك الروابط بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، وخطط العمل القطرية وإدارة دورة المشروع وتعبئة الموارد ومواضيع متشعبة مثل إصلاحات الأمم المتحدة وإصلاحات المنظمة ومبادئ البرمجة المشتركة للأمم المتحدة¹¹. وحتى الآن يضم الجمهور المستهدف الرئيسي الموظفين في المكاتب الميدانية للمنظمة. وقد شجعت منهجية التعلم بالممارسة إنشاء شبكة دعم عبر المكاتب الميدانية.

¹¹ بموجب الخطوط التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، تتضمن المبادئ المعيارية الثلاثة (النهج القائم على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية) ومبديتين تمكينييتين (الإدارة القائمة على النتائج وتنمية القدرات).

البرمجة القطرية للمنظمة

21- على سبيل متابعة التقييم المذكور أعلاه للبرمجة القطرية للمنظمة، اعتمدت سياسات ومبادئ جديدة للبرمجة القطرية من قبل الأجهزة الرئاسية في أكتوبر/تشرين الأول 2011. وقد شكلت أساساً للخطوط التوجيهية لإطار البرمجة القطرية (2012).

22- وقد طلبت الإدارة العليا للمنظمة إعداد أطر للبرمجة القطرية لجميع البلدان التي تقدم المنظمة الدعم فيها. واعتباراً من ديسمبر/كانون الأول 2012، كانت أطر البرمجة القطرية قد اعتمدت أو أصبحت جاهزة على شكل مسودات في 83 بلداً. وفي 41 بلداً كانت أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل السابقة لا تزال سارية المفعول. وفي 24 بلداً كان العمل على إعداد إطار البرمجة القطرية جارياً.

23- ومع اعترافها بالحاجة إلى التكيف مع ظروف كل بلد، تشدد الخطوط التوجيهية لإطار البرمجة القطرية على أهمية الالتزام بمبادئ البرمجة المشتركة للأمم المتحدة بما في ذلك التوافق والتكامل مع عملية البرمجة القطرية للأمم المتحدة (وبخاصة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية).

24- ويمكن للعديد من الأنشطة القطرية للمنظمة التي تتم برمجتها ضمن إطار البرمجة القطرية أن تدمج بصورة مجدية في إطار عمل الأمم المتحدة لمساعدات الإنمائية، بما أن التعاون الوثيق مع الوكالات الشقيقة يعزز من إمكانية تحقيق النتائج والتأثيرات المرجوة. أما الأنشطة الأخرى للمنظمة، وبخاصة تلك المتعلقة بتحديد المعايير والمقاييس لدعم المنافع العامة العالمية فضلاً عن القضايا العابرة للحدود على نطاق المنطقة (على سبيل المثال الأمراض الحيوانية والآفات النباتية والإدارة المشتركة للموارد الطبيعية والتجارة) فترتبط ارتباطاً وثيقاً بأجندة التنمية العالمية/الإقليمية أكثر مما ترتبط بالأجندة الوطنية، وهي غالباً ما تبرمج خارج سياق إطار عمل الأمم المتحدة لمساعدات الإنمائية.

قدرات المنظمة على المستوى القطري

[الفقرتان 62 و65 من قرار الجمعية العامة رقم 250/59، والفقرات 123 و124 و127

من قرار الجمعية العامة رقم 208/62]

25- يجري تعزيز قدرة المكاتب الميدانية للمنظمة بالتدريب من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء. وتشمل مجالات التركيز¹²: (أ) تحسين أداء كافة أعمال المنظمة ونتائجها وتأثيرها على المستوى القطري؛ (ب) الحد من التشتت وزيادة التكامل بين جميع جوانب عمل المنظمة بصرف النظر عن مصدر التمويل بين المكاتب الميدانية والمقر الرئيسي، وبين المنتجات المعيارية ومنتجات المعرفة العالمية وأنشطتها في هذا المجال، وعلى امتداد التواصل بين

¹² الوثيقة CL 144/15.

حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية؛ (ج) تعزيز الشراكات مع المؤسسات الوطنية والإقليمية، والوكالات الدولية الأخرى في الأمم المتحدة وغير التابعة للأمم المتحدة، والقطاع الخاص والجامعات والمؤسسات البحثية والمجتمع المدني، وذلك بالتشاور الوثيق والدائم مع الحكومة المحلية.

تكاليف المعاملات وكفاءتها

[الفقرات 23 و112 حتى 121 من قرار الجمعية العامة رقم 208/62]

26- في الدورة الثالثة والعشرين للجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة في مدريد (مارس/آذار 2012)، أبلغت منظمات الأمم المتحدة عن أهم المبادرات الواعدة التي تم إطلاقها في منظومة الأمم المتحدة في إطار البحث عن وفورات الحجم وتحسين الكفاءة الإدارية. وقد ساهمت المنظمة بمبادراتها العديدة، وخاصة تلك التي تتمتع بقابلية عالية لتكرارها.

(أ) الطرائق التنفيذية الجديدة (التنفيذ الوطني للنهج المنسق للتحويلات النقدية والتنفيذ الوطني الحكومي)

27- وقد دعمت مجموعة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالطرائق التنفيذية الجديدة المرحلة التجريبية من النهج المنسق للتحويلات النقدية في المنظمة منذ ديسمبر/كانون الأول عام 2010. وقد أجري تقييم داخلي في منتصف عام 2012 للبرامج التجريبية الأربعة المطبقة في ذلك الوقت. وحاليا هناك خمسة مشاريع تجريبية ومشروعان آخران قيد الإعداد. وتشارك المنظمة أيضا في مراجعة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لإطار النهج المنسق للتحويلات النقدية. وبناء على هذه التقييمات، تتوقع مجموعة العمل البدء بتنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية في المنظمة بعد المرحلة التجريبية والكشف عن الخطوط التوجيهية والأدوات المحدثة. وفيما يتعلق بالتنفيذ الوطني الحكومي فقد تم إنتاج مسودة أولى للخطوط التوجيهية الخاصة بالتنفيذ الوطني الحكومي في المنظمة علما أن هناك أصلا مشروعان يستخدمان التنفيذ الوطني الحكومي على أساس تجريبي.

(ب) المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

28- خلال الفترة 2012-2013 ستنفذ المنظمة وتنشر نظاما وعمليات متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لدى جميع المكاتب، وستضمن أن يتم تدريب الموظفين بشكل كامل على استخدامها كجزء من برنامج نظام إدارة الموارد العالمية. وقد طبقت النظم بنجاح في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وتلحظ خطة البرنامج نشرها على أكثر من 100 مكتب حول العالم بحلول مايو/أيار 2013. وسيتم إعداد أول البيانات المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للسنوات المالية التي تبدأ في 1 يناير/كانون الثاني 2014.

(ج) التنسيق في عمليات الشراء

29- كانت المنظمة عضوا نشطا في شبكة المشتريات للجنة الإدارية الرفيعة المستوى وقد ساهمت في "تنسيق عمليات الشراء في الأمم المتحدة: الخطوط التوجيهية المشتركة للأمم المتحدة على المستوى القطري" التي نشرت في سبتمبر/أيلول 2012. ويقوم القسم MS502.18 من دليل المنظمة بعرض الإطار الخاص بصياغة استراتيجيات الشراء مع المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وقد أوصت شبكة المشتريات بتكرار اللغة المستعملة في القسم المذكور من دليل المنظمة من جانب سائر الهيئات الأخرى للأمم المتحدة من أجل تسهيل أنشطة الشراء التعاونية.

30- على المستوى المحلي، يستضيف المقر الرئيسي للمنظمة في روما فريقا للمشتريات المشتركة يضم إدارات المشتريات لدى الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها من أجل مشاركة أفضل الممارسات وتعزيز الموامة وتعظيم أنشطة الشراء. وهذا النموذج المبتكر باعتراف الجميع قد بدأ يولد المزايا والوفورات. وفي السنوات الثلاث الأخيرة أدى إلى إطلاق أكثر من 30 استدرجا مشتركا للعروض وحسن تعاون الأمم المتحدة حتى خارج روما.

المشاريع التجريبية لـ"توحيد الأداء"

[الفقرة 139 من قرار الجمعية العامة رقم 208/62]

31- بتكليف من الاستعراض الشامل الذي يجري كل 3 سنوات لعام 2007، تم استكمال مبادرة المشروع التجريبي لـ"توحيد الأداء" في عام 2012. وقد أدت المنظمة دورا فاعلا في إجراءات التقييم.

32- ونتيجة للتقييم، قام قرار الاستعراض الشامل الذي يجري كل 4 سنوات لعام 2012 بمنح اعتراف حكومي دولي لنهج "توحيد الأداء" على الرغم من أنه يظل خيارا طوعيا. وتقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حاليا بصياغة مجموعة من إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بنهج توحيد الأداء لفرق الأمم المتحدة القطرية.

33- وتساهم المنظمة حاليا في صياغة إجراءات التشغيل الموحدة، وقد بدأت بالفعل بإدماج أفضل ممارسات "توحيد الأداء" في سياساتها وإجراءاتها. وعلى سبيل المثال، تم إدماج البرامج المشتركة للأمم المتحدة في دليل دورة المشروع الجديد للمنظمة¹³ الذي صدر في عام 2012.

34- وتماشيا مع مبادئ الاستعراض الشامل الذي يجري كل 3 سنوات بشأن الملكية الوطنية ومبدأ "ليس هناك نهج واحد يناسب الجميع"، ينبغي لإجراءات التشغيل الموحدة الحفاظ على مرونة نهج "توحيد الأداء" مما يسمح

¹³ <http://www.fao.org/docrep/016/ap105e/ap105e.pdf>

للحكومات وفرق الأمم المتحدة القطرية بالاتفاق على أي من المكونات الذي يجب تنفيذه وإلى أية درجة. وهناك نقطتان لهما أهمية خاصة بالنسبة للمنظمة:

- لا يجب أن تستبدل الصكوك الخاصة بكل وكالة (مثل إطار البرمجة القطرية تلقائياً ببرنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية بما أن الأولى تتناول الأولويات الخاصة بالقطاع استجابة لمطالب كياناتها المكونة.
- يجب أن تبقى النهج المشتركة لتعبئة الموارد متكيفة مع ظروف كل بلد، بدون الاشتراط على الوكالات التخلي عن تعبئة الموارد الفردية على المستوى القطري من أجل الوصول إلى صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة. ويجب السماح بالتخصيص غير الصارم لمساهمات صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة حيثما كان ذلك مناسباً.

35- وقد تناول التقييم المستقل أيضاً القضايا النظامية لإصلاح الأمم المتحدة الناجمة عن نهج توحيد الأداء بما يتعدى المستوى القطري ويتعلق بالمستوى الإقليمي والمقر الرئيسي. وعلى الأجددة الإصلاحية الشاملة للأمم المتحدة النظر في عمليات التفكير الاستراتيجي وأجندات الإصلاح للوكالات المتخصصة.

جيم- المجالات الأخرى لتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل 3 سنوات التي تهتم المنظمة

التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية والعملية المؤدية إلى الأجددة الإنمائية لما بعد عام 2015

[فقرات الديباجة 8 و9 و11 و12 والفقرات التنفيذية 9 و13 و32 و35 و45 و106 و107 من قرار

الجمعية العامة رقم 208/62]

36- في عام 2011 بدأ الأمين العام للأمم المتحدة عملية تهدف إلى المضي قدماً بالأجددة الإنمائية للأمم المتحدة لما بعد عام 2015¹⁴. وقد شاركت المنظمة بصورة وثيقة في هذه العملية أساساً من خلال مشاركتها في: (1) فريق عمل الأمم المتحدة بشأن أجددة التنمية لما بعد عام 2015 للأمم المتحدة ومجموعات العمل التابعة له؛ (2) مجلس الرؤساء التنفيذيين وأركانه، مثل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ (3) فرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية لدى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي عام 2010، أقرت المنظمة إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

37- كجزء من العملية الخاصة بما بعد عام 2015، أطلقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2012 سلسلة من المشاورات المواضيعية والوطنية والإقليمية والعالمية من أجل حفز الحوارات بين مختلف أصحاب المصلحة بغية توفير المعلومات لتقرير الأمين العام المرفوع إلى الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة والفعالية الخاصة حول الأهداف الإنمائية

¹⁴ قرار الجمعية العامة رقم A/Res/65/1.

للألفية في عام 2013. وتشارك المنظمة برنامج الأغذية العالمي في قيادة المشاورة المواضيعية العالمية حول الأمن الغذائي والتغذية وذلك بالتعاون الوثيق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة التنوع البيولوجي الدولية والممثل الخاص للأمين العام للأمن الغذائي والتغذية. وقد شملت العملية مشاوراً على الإنترنت (نوفمبر/تشرين الثاني 2012 - يناير/كانون الثاني 2013) ومشاورة غير رسمية مع أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي (فبراير/شباط 2013). وقد استضافت حكومتا إسبانيا وكولومبيا في مدريد في أبريل/نيسان عام 2013 الاجتماع الختامي من أجل حشد الدعم السياسي لتحقيق الهدف الجريء والطموح للأمن الغذائي والتغذية للجميع، ليتم إدراجه في الأجندة الخاصة بمرحلة ما بعد 2015.

38- وبالعامل الوثيق مع الوكالات الشقيقة التي تتخذ من روما مقراً لها، أنشأت المنظمة آليات داخلية لتعزيز التزامها بأجندة ما بعد عام 2015، ومتابعة مؤتمر ريو +20 والعمليات الأخرى ذات الصلة. ونظراً لأهمية أهداف التنمية المستدامة وأجندة ما بعد عام 2015، يُقترح إدراج ذلك كبند موضوعي على جدول أعمال المجلس والمؤتمر الإقليمي بدءاً من عام 2013 وعلى أساس متكرر حتى عام 2015.

تنمية القدرات الوطنية

[الفقرات 36 حتى 40، و42 حتى 47 من قرار الجمعية العامة رقم 208/62]

39- وتواصل المنظمة تنفيذ إستراتيجيتها المؤسسية لتنمية القدرات بواسطة نُهج جديدة تهدف إلى تعزيز استدامة النتائج الوطنية والإقليمية لبرامجها. أما خطة تنفيذ الإستراتيجية المؤسسية التي تقودها مجموعة عمل مشتركة بين الإدارات فهي أساس للاستيعاب الناجح للنُهج الجديدة. وقد قامت المنظمة باستعراض خمسة أهداف إستراتيجية للإطار الجديد لتنمية القدرات. وبالإضافة إلى ذلك فالعمل جارٍ على إدراج الممارسات الجيدة في عمق الخطوط التوجيهية والآليات المتعلقة بالتخطيط والبرمجة والرصد لدى المنظمة ما يضمن التحقق من آثار الإستراتيجية على مر الزمن. وتعمل أنشطة الاتصال الداخلية على توعية الموظفين للإستراتيجية كما يجري تنفيذ برنامج تعلم على مستوى المنظمة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية.

مهمة التقييم في المنظمة

[الفقرات 129-130، و132 حتى 139 من قرار الجمعية العامة رقم 208/62]

40- في الفترة 2011-2012، أكمل مكتب التقييم لدى المنظمة خمس عمليات للتقييم ركزت على الأداء التنظيمي والتعاون مع الدول الأعضاء كلا على حدة، فضلاً عن 68 تقييماً للمشاريع والبرامج الممولة بواسطة التبرعات، وكل من التعاون التقني لأغراض التنمية (51) وحالات الطوارئ وإعادة التأهيل (17). أما التقييمات الأخرى فتناولت الأنشطة التنفيذية للمنظمة لأغراض التنمية، بما في ذلك في مجالات المساواة بين الجنسين والتنمية والغابات والصيد الرشيد.

41- وأعتبارا من عام 2011، تمت إضافة قسم عن تأثير التوصيات المقبولة في السياسات والإجراءات ضمن تقييم تقارير المتابعة، وذلك بناء على طلب لجنة البرنامج.

42- وتسعى المنظمة إلى أن تدرج بشكل أكثر انتظاما أحكاما تتعلق بالتقييم في المشاريع المعتمدة حديثا. وينبغي بالتقديم المنتظم للتقارير إلى الأجهزة الرئاسية من خلال تقرير تقييم البرامج أيضا أن يشجع على تحسين الامتثال لسياسة المنظمة في مجال التقييم.

43- وأيضا، في عام 2012، قام استعراض مشترك للأقران من قبل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتقييم أداء المكتب. وقد أسفرت العملية عن تقدير إيجابي إجمالا لمهمة التقييم في المنظمة وصاغت توصيات إلى المكتب تناولت مواءمة النهج والأساليب التي هي قيد التنفيذ حاليا.

44- يحافظ مكتب المدير التنفيذي على التعاون مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وغيره من شبكات التقييم بما في ذلك من خلال المشاركة الفاعلة في عدد من فرق العمل والمجموعات العاملة.

المساواة بين الجنسين والتنمية

[الفقرات 56 و59 حتى 62، و64 حتى 66 من قرار الجمعية العامة رقم 208/62]

45- إن القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في المنظمة بوضع هدف استراتيجي محدد بشأن المساواة بين الجنسين قد عزز الإدماج الكامل للعمل بشأن المساواة بين الجنسين في برنامج العمل والميزانية للمنظمة.

46- وقد تم إحياء عمل المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين. كما تم تعزيز شبكة المنظمة لجهات الاتصال المعنية بالشأن الجنساني ما أدى إلى قيام 43 في المائة من وحدات المنظمة بالإبلاغ عن أنشطتها المتعلقة بالشؤون الجنسانية من أصل هدف 50 في المائة المنشود بحلول نهاية 2013. ولدى المنظمة حاليا 48 جهة اتصال على الصعيد الجنساني وبدائل عنها في المقر العام و68 جهة اتصال في المكاتب الميدانية. وقد أنشئت آلية للمساءلة بشأن تعميم المسائل الجنسانية على مستوى الإدارة العليا وجهات الاتصال المعنية بالشؤون الجنسانية.

47- وقد وضعت سياسة على نطاق المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين وأقرها المدير العام في مارس/آذار 2012. وقد أدرجت المساواة بين الجنسين بوصفها موضوعا مشتركا شاملا في الإطار الاستراتيجي الذي تم استعراضه.

48- وبناء على قرار الميزانية للدورة الثالثة والأربعين بعد المائة لمجلس المنظمة فإن المكاتب الإقليمية الخمسة على وشك إعادة المناصب الإقليمية العليا الخاصة بالشؤون الجنسانية.

ويتضمن كل من الخطوط التوجيهية لإطار البرمجة القطرية ودليل دورة المشروع وجهات النظر المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

49- وتشارك المنظمة في مجموعة واسعة من آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتساهم المنظمة أيضا في خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وترفع التقارير بشأنها.

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

[الفقرات 67 حتى 72، و74 حتى 79 و81، و83 حتى 85 من قرار الجمعية العامة رقم 208/62]

50- خلال الفترة 2012-2013، دعمت المنظمة الإنذار المبكر والتأهب والبرمجة المرنة لسبل العيش في بلدان القرن الأفريقي ومنطقة الساحل الأفريقي التي خرجت لتوها من موجة جفاف شديدة. وفي الوقت نفسه، إدراكا منها لأهمية بعض حالات الانتقال في المساهمة في بناء السلام، قدمت المكاتب القطرية للمنظمة دعما إلى الحكومات التي تدير الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة - وعلى وجه الخصوص، أفغانستان وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وسيراليون والصومال وتيمور يشتي، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

51- وتواصل المنظمة للمشاركة في السياسات والعمليات بشأن قضايا الانتقال من خلال عضويتها في مجموعة العمل المعنية بالانتقال المشتركة بين الفريق الاستشاري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية ومن خلال ترؤس فريق العمل الدائم المشترك بين الوكالات المعني بالتمويل من أجل التأهب. كما تمثل المنظمة الأمم المتحدة في الحوار الدولي بشأن فريق عملها المعني بتنفيذ الخطة الجديدة.

ثالثا- الجزء 2 - الآراء الأولية بشأن قرار الاستعراض الشامل الذي يجري

كل 4 سنوات لعام 2012

ألف- التغييرات الرئيسية التي أدخلها الاستعراض الشامل الذي يجري كل 4 سنوات لعام 2012

52- إن القرار الجديد للاستعراض الشامل الذي يجري كل 4 سنوات الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2012 لا يحل محل قرارات الاستعراض الشامل السابقة، بل يستكملها. وهو يدخل تغييرات بعيدة المدى تشير إلى الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء في الجمعية العامة على تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة بصفته إستراتيجية لتعزيز أهمية نظام الأمم المتحدة الإنمائي وفعاليتها. أما العناصر المتميزة ذات الأهمية الخاصة للمنظمة فتتضمن:

- الاعتراف بقيمة تحسين الروابط بين الأنشطة التنفيذية والقواعد والمعايير؛
- التأكيد على ضرورة تخصيص أولوية قصوى للقضاء على الفقر ولمعالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع¹⁵؛
- الاعتراف الحكومي الدولي بنموذج "توحيد الأداء" (أنظر الجزء 1/باء أعلاه)
- التوجيهات بشأن ترشيد ممارسات الأعمال فيما بين الوكالات (القواعد والسياسات والإجراءات في المجالات الوظيفية كالمالية والمشتريات والخدمات الأخرى)؛
- زيادة الفهم المتعدد الأبعاد للانتقال من الإغاثة إلى التنمية، والتأكيد على تنوع السياقات التي تجري فيها التحولات، والحاجة إلى نهج مصممة خصيصا وغير خطية وطويلة الأجل؛
- الاعتراف - بالتماشي مع الهدف الاستراتيجي 5 للإطار الاستراتيجي للمنظمة الذي تم استعراضه - بأهمية بناء وتعزيز القدرة على التكيف على جميع المستويات للحد من آثار الكوارث.

53- فيما يتعلق بتمويل الأنشطة التنفيذية، هناك ذكر للحاجة إلى تعريف "الكتلة الحرجة" من الموارد الأساسية، أي الحد الأدنى من الموارد المطلوبة من قبل هيئات الأمم المتحدة لتحقيق النتائج المتوقعة من الخطط الإستراتيجية. وعلى الرغم من أن هذا البند يتوجه رسميا فقط إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها في هذا القرار، فإن هذا النوع من النقاشات مهم جدا أيضا للوكالات المتخصصة.

الدعم المالي لنظام المنسق المقيم وتكاليف التنسيق

54- ويدعو قرار الاستعراض الشامل الذي يجري كل 4 سنوات الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة الإنمائية إلى توفير مزيد من "الدعم المالي والفني والتنظيمي لنظام المنسق المقيم" ويطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقديم "اقتراحات ملموسة بشأن طرائق تمويل نظام المنسق المقيم"¹⁶.

55- إن الدعم المالي والفني والتنظيمي لنظام المنسق المقيم يستتبع آثارا مالية حالية ومستقبلية ممكنة على المنظمة.

56- حتى الآن، تمت كل التبرعات الصادرة عن المنظمة لصالح أنشطة نظام المنسق المقيم على أساس مخصص من جانب ممثلات المنظمة. ولا توجد أحكام في برنامج العمل والميزانية 2014-2015 لمثل هذه المدفوعات. وتُمنح المثلثات حاليا ميزانية صغيرة تصل إلى 10 000 دولار أمريكي سنويا للمساهمة في أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري. ويمكن استخدام برنامج التعاون التقني ومرفقه وأية موارد ناجمة عن الدعم الفني أو استرداد تكاليف دعم المشاريع في المكاتب القطرية للمنظمة، من أجل دعم مرحلة تصميم/صياغة الأنشطة البرنامجية. ونظرا إلى طبيعة المنظمة بوصفها منظمة معرفية وفنية، فقد منح الجزء الأكبر من الدعم إلى نظام المنسق المقيم من خلال وقت عمل الموظفين.

¹⁵ الفقرة 71 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67.

¹⁶ الفقرتان 124 و128 من قرار الجمعية العامة رقم 226/67.

57- يلخص الجدول أدناه نتائج دراسة استقصائية أجريت في مارس/آذار 2013 تناولت عينة من المكاتب الميدانية للمنظمة في البلدان المشاركة في نهج "توحيد الأداء" والبلدان غير المشاركة فيه ضمن أقاليم مختلفة. قامت الدراسة بتقدير وقت الموظفين والمساهمات النقدية المخصصة للمكونات الرئيسية لتنسيق الأمم المتحدة بهدف تعزيز الاتساق على الصعيد القطري (أي نظام المنسق المقيم؛ وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية؛ والخدمات المشتركة في البلدان؛ والإبلاغ المشترك).

الجدول 1 - متوسط نتائج الدراسة التي أجريت في مكاتب المنظمة في تسعة بلدان (عينة مختلطة بما في ذلك البلدان المشاركة وغير المشاركة في "توحيد الأداء")										
المساهمات النقدية التي قدمتها المنظمة (بالدولار الأمريكي كل سنتين 2012-2013)		النسبة المئوية من وقت العمل: (فترة السنتين 2012-2013)								نوع النشاط الذي تساهم المنظمة فيه
		غيرهم من الموظفين		مساعد مدير برنامج ممثلية المنظمة		مساعد برنامج ممثلية المنظمة		ممثل المنظمة		
لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	"توحيد الأداء" نعم / لا
0	0	%5	%15.5	%0	%4.4	%15.5	%1.8	%4.5	%22	1- إطار عمل الأمم المتحدة أو البرامج المشتركة الأخرى
12200	27000	%5	%4	%0	%0	%3.2	%0.6	%4.5	%7	2- تقديم الدعم لمكتب المنسق المقيم
375	77400	%5.5	%2.5	%3.7	%6	%0.5	%0	%3.7	%3.2	3- الخدمات المشتركة (بما في ذلك أماكن العمل المشتركة)
0	600	%2.5	%18.7	%1.2	%0	%3.2	%1.4	%4	%2.8	4- الدعوة المشتركة

58- قدّر فريق عمل تابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية متطلبات التمويل لنظام المنسق المقيم على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية¹⁷ بـ 132 مليون دولار أمريكي في السنة. وسيتم تمويل هذا المبلغ مركزياً من خلال الترتيب المقترح:

- يتم تمويل 67 في المائة من قبل العمود الفقري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- ويجب اقتسام تكاليف الـ 33 في المائة من قبل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك المنظمة.

¹⁷ مكاتب المنسق المقيم، والفرق الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية في نيويورك.

59- اقترحت شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى وفورات في الكفاءة من أجل خفض مبلغ اقتسام التكاليف. وقد وافق اجتماع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في 4 أبريل/نيسان 2013 على مبلغ نهائي ومخفض يساوي 121 مليون دولار في السنة على أن يتم اقتسام تكلفة 33 مليون دولار أمريكي.

60- إن التكلفة المقدرة لمشاركة المنظمة في هذه العملية المركزية لاقتسام التكاليف ستتراوح بين 5 و6 مليون دولار أمريكي لكل فترة مالية. وستضاف هذه التكلفة إلى متوسط الـ4.2 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية المدرجة في برنامج العمل والميزانية للمنظمة (2012-2013) لأنشطة الأمم المتحدة الأخرى الممولة مركزيا (مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين، ومسح الرواتب، ولجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة، الخ).

61- يمكن تحقيق المزيد من وفورات الكفاءة عبر إدراج حساب قيمة المساهمات العينية (مثل وقت عمل الموظفين) في صيغة اقتسام التكاليف. ويمكن تحقيق عملية حسابية تشمل النظام كله عبر تكرار الدراسة الاستقصائية المصغرة التي أجرتها المنظمة (أنظر الجدول 1) ولكن على نطاق أكبر. أما الوكالات الأخرى مثل منظمة العمل الدولية فقد بدأت بممارسات مشابهة¹⁸. ونظرا إلى النسبة الكبيرة من البرامج الميدانية للمنظمة المخصصة لأنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل، يجب أن تمنح المنظمة "الخصم" الذي سبق ومنح لوكالات إنسانية أخرى.

62- ستحل العملية المركزية لاقتسام التكاليف أساسا محل المساهمات على المستوى القطري كما هو موضح في السطرين (2) و (4) من الجدول (1) أعلاه. وهي لن تغطي السطر (3) بما أن الأحكام المتعلقة بالخدمات المشتركة (بما فيها الأماكن المشتركة) ليست جزءا من المهام المقترحة لمكتب المنسق المقيم. وبالتالي فإن مشاركة المنظمة في ترتيبات الخدمات المشتركة على المستوى القطري ستبقى بحاجة إلى تقييمها بحسب كل حالة على حدة وفي ضوء الاعتبارات الواضحة لفعالية التكاليف. وستواصل مساهمة المنظمة في البرمجة المشتركة للأمم المتحدة وذلك في توافق وثيق مع عملية إطار البرمجة القطرية.

63- وعلى أي التزام من جانب المنظمة أن ينال موافقة الأجهزة الرئاسية. وستواصل المنظمة متابعة المناقشات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بالآثار المالية المترتبة على التنسيق وستلتزم التوجيه من الأجهزة الرئاسية عند الاقتضاء.

¹⁸ الوثيقة ILO GB.317/PFA/4 (شباط/فبراير 2013).